

اسم المصدر :

الحياة

التاريخ: 2012-04-29

رقم العدد: 17922

رقم الصفحة: 2

مسلسل: 12

رقم القصة: 1

أكد إن دول مجلس التعاون تواجه تحديات تؤثر في مسيرتها

**سعود الفيصل: إيران تستفز دول الخليج
والاتحاد هو السبيل الوحيد لمواجهة الأزمة**



عبد العزيز بن عبدالله يلقى كلمة سعود الفيصل (أ ب)

الرياض - أحمد غلاب
وأبكر الشريف

أكد وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن دول مجلس التعاون الخليجيّة، تواجه تحديات تؤثر في مسيرتها، ابتداءً بتصعيد المواجهة بين المجتمع الدولي وإيران حول برنامجها النووي، واستفزازها (إيران) المستمر لدول المجلس، إضافة إلى ما يعرف أخيراً بالربيع العربي، وأضاف أن هذه المستجدات تستدعي منا وقفة للتأمل وإرادة للتعامل معها حفاظاً على مصلحة دول المجلس.

وقال الأمير سعود الفيصل في كلمته لمناسبة انطلاق مؤتمر «شباب الخليج» القاها نيابة عنه نائبه الأمير عبدالعزيز بن عبدالله أمس في الرياض: «إن التعاون والتنسيق بين دول المجلس بصيغته الحالية لا يكفي لمواجهة التحديات القائمة والمقلّة، ما يستوجب تطوير العمل الخليجي المشترك لصيغة اتحادية مقبولة باعتباره السبيل الوحيد لمواجهة الأزمات بصورة فعالة ومؤثرة، كما أنه الوسيلة الأنجع لتحقيق أهداف دول المجلس في التنمية المستدامة والرغاه والاستقرار لشعوبه» معتبراً أن «الاقتصاد الخليجي في حال تحقّقه، سيفضي إلى مكاسب كبيرة تعود بالنفع على شعوب دول المجلس الست».

وخاطب وزير الخارجية ضيوف المؤتمر قائلاً: «ينعقد مؤتمراً في وقت أصبح فيه جل اهتمام القادة، وصناع القرار هو المحصّل في كيفية مواجهة التحديات الراهنة والمستجدات على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتأثيراتها في دولنا وشعوبنا، فتصعيد المواجهة بين إيران والمجتمع الدولي حول برنامجها النووي، واستفزازها المستمر لدول مجلس التعاون على نحو خاص واستمرار معاناة الشعب الفلسطيني، إضافة إلى تداعيات ما تمر به دول المنطقة من تغييرات سياسية واسعة في إطار ما أصبح يعرف بالربيع العربي، كل هذه المستجدات تستدعي منا وقفة للتأمل وإرادة صلبة للتعامل معها حفاظاً على مصلحة دول المجلس، ووحدة أراضيها، وسلامتها الإقليمية، والسلم المدني واستقرارها ونموها».

وأضاف أن «مصادر الأزمات تشعبت بصورة كبيرة، فظهرت على الساحة الدولية العديد من الظواهر والعوامل الدولية مثل الإرهاب والتلوث البيئي والاحتباس الحراري والأمراض الوبائية والأزمات الاقتصادية التي تتطلب عملاً جماعياً مشتركاً لمواجهة، وأصبحنا في ظل هذه الظواهر نشهد أشكالاً جديدة من الصراعات واتعاطاً مستجدة من المواجهات، إضافة إلى أساليب الصراع التقليدي بين الدول، والذي ما زال حاضراً مع استمرار بعض الدول في السعي إلى فرض هيمنتها وتفوذها، على الدول الأخرى والتدخل في شؤونها، متجاهلة بذلك مبادئ القانون الدولي، ومطالبات المجتمع الدولي الداعية للتعايش السلمي، والتعاون البناء بين جميع أفراد الأسرة الدولية، ومتجاهلة أن الأمن والاستقرار لا يتحققان بطرق التدخل وأساليب الهيمنة أو السيطرة، أو نفي منهج القوة والتهديد، وجميع هذه التهديدات بأنواعها تستدعي العمل الجاد من دول مجلس التعاون الخليجي للتوصل من صيغة التعاون الحالية إلى صيغة اتحادية مقبولة لدى الدول الست تكفل لها الأمن والاستقرار ومثانة الاقتصاد».

وتابع: «بالنظر إلى ما تخفي به منطقة الخليج العربي من أهمية بالغة نظراً إلى موقعها الاستراتيجي المهم، ولما تملكه من احتياطات ضخمة من النفط والغاز والذبحين يشكّلان أهم مصادر الطاقة في العالم، ومع تزايد التحديات والمخاطر التي تواجهها منطقة الخليج العربي، علاوة على أن تجارب الأزمات والتحديات السابقة برهنت للجميع على حقيقة صعوبة التعامل الفردي من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع تلك الأزمات، ولهذا فإن التعاون والتنسيق بين دول المجلس بصيغته الحالية قد لا يكفي لمواجهة التحديات القائمة والقادمة، ما يستوجب تطوير العمل الخليجي المشترك لصيغة اتحادية مقبولة باعتباره السبيل الوحيد

لمواجهة الأزمات بصورة فعالة ومؤثرة، كما أنه الوسيلة الأنجع لتحقيق أهداف دول المجلس في التنمية المستدامة والرغاه والاستقرار لشعوبها، والضمانة الأفضل لعدم تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل، فالعالم اليوم أصبح، وبصورة واضحة لا تلبث التجاهل، قرية كونية مترابطة، يتأثر كل جزء منها بما يحصل في الأجزاء الأخرى».

وزاد: «في خضم ما يحيط بدول مجلس التعاون من تطورات وتحولات وأخطار تهدد استقرارها وأمنها ومكتسباتها، فقد أبركت المملكة العربية السعودية أهمية الحصول من صيغة التعاون إلى الاتحاد، وهي مبادرة الاتحاد التي دعا إليها خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في كلمته الافتتاحية أمام قمة مجلس التعاون الخليجي الـ٣٢ بالرياض، والتي اكتسبت تلك الدعوة أهمية بالغة ليس فقط كونها صدرت من قيادة لها ثقل ووزن ومكانة خادم الحرمين الشريفين، بل ولما صاحب هذه الدعوة المخلصية من تحاور وتفاعل من قادة دول الخليج العربية لهذه المبادرة التاريخية وما تحمله في ثناياها من الرغبة الصادقة لنقل العمل الخليجي المشترك إلى سياق آخر أكثر تماسكاً وتأثيراً».

ورأى: «أن الاقتصاد الخليجي في حال تحقّقه، سيفضي إلى مكاسب كبيرة تعود بالنفع على شعوبنا، ففي مجال السياسة الخارجية ومع وجود هيئة عليا خليجية تنسق قرارات السياسة الخارجية من شأنه إعادة ترتيب جماعي لأولويات هذه الدول، وهو ما يحقق مصالحها الجماعية، وفي حال تساوض دول الخليج العربية الست يتشكل جماعي مع دول أخرى في إطار اتحادي من شأنه أن يعزز القوة التفاوضية لدولنا على نحو لا يمكن أن يوفره التحرك الفردي المجرد من أدوات الضغط الجماعي، وفي مجال الدفاع، فإن التكامل الدفاعي يتشكل الضمانة الرئيسية لأمن دول الخليج العربية كبدل عن السياسات الدفاعية المرتكزة على التحالفات الوقتية المبنية على المصالح العابرة، إذ تظل تلك التحالفات مرتبطة بهذه المصالح التي طبيعتها متغيرة، ومن ناحية ثالثة، فإن في ظل مواجهة دول مجلس التعاون الخليجي أخطاراً غير مسبوقة ليس أقلها ظاهرة

الإرهاب، فإن التكامل الدفاعي سيكون مقدمة للتنسيق الأمني وما يستدعيه من تطوير للمؤسسات الأمنية الخليجية».

وفي المجال الاقتصادي قال الأمير سعود الفيصل: «إن اتحاداً من النوع الذي تتشده دول المجلس سيجعل من دول الخليج العربية كتلة اقتصادية قوية، بناتج محلي إجمالي يبلغ عام ٢٠١١ أكثر من ١.٤ تريليون دولار، ما يعني أن الاقتصاد الخليجي يمثل أكثر من نصف الاقتصاد العربي ككل، وتمتلك دول مجلس التعاون الخليجي نحو ٦٣٠ بليون دولار من الاحتياطي النقدي الرسمي، ونحو تريليوني دولار من الاستثمارات الخارجية تشمل موجودات الصناديق السيادية، والمعروف أن دول المجلس تمثل سوقاً موحدة قوامها ٤٢ مليون نسمة، وسيمسح عدد سكان الاتحاد الخليجي (من دون الأجناب) ٢٧ مليون نسمة، وجميع تلك المقومات ذات مردود لا يستهان به ومزايا سيكون مردودها عالياً اقتصادياً وسياسياً في حال انتقال مجلس التعاون إلى صيغة اتحادية».

وتابع: «إن مشاركة الشباب الخليجي في التنمية والعمل الخليجي المشترك تحمّل معها قيمة اجتماعية ووطنية كبيرة، ولن تكون التنمية فاعلة وناجحة من دون أن تكون هناك مشاركة مباشرة من الشباب باعتباره أحد أهداف التنمية الأساسية، كما أن إعداد الشباب لدعم العمل الخليجي المشترك سيجني ويعزز مسيرة التكامل والتعاون نحو الأفضل، بما يفضي إلى تحقيق حلم شعوبنا منطلقاً للوصول للاتحاد ليكون صمام أمان واستقرار ومنتعة ضد ما يهدد أمنها واستقرارها والنيل من مكتسباتها».

إلى ذلك، بحث الأمير سعود الفيصل خلال لقائه أول من أمس مع ولي عهد قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني القضايا ذات الاهتمام المشترك وتطورات الأوضاع في المنطقة، وأفاق التعاون بين البلدين وسبل دعمها وتعزيزها في جميع المجالات، حضر الاجتماع من الجانب القطري وزير الدولة للشؤون الخارجية الدكتور خالد العطية، ومدير مكتب ولي العهد القطري الشيخ خالد بن خليفة، ومدير إدارة الدراسات والبحوث في الديوان الأميري محمد الهاجري.